الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في السعودية في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر

المقدمة

تشكل العملية التعليمية في جملتها معادلة متفاعلة العناصر يشترك فيها أطراف عديدة هي الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع وحتى الوطن والبقعة الجغرافية، وتتعاون جميعها في تأدية هذه الرسالة على وجه أكمل للوصول إلى النتائج المرجوة من العملية بأسرها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توثيق الصلات بين الأسرة والمدرسة.

ولذلك أضحى موضوع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في التعليم واحدًا من الاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة العديد من القضايا التعليمية المتعلقة بالتمويل، والإدارة، والوصول إلى التعليم، والمساواة (Mgaiwa & Poncian, 2016,). كما أصبح موضوع الشراكة الفعالة ذات المغزى واحدة من الاهتمامات الشائعة على مستوى كل من مؤسسات التعليم العالي وكذلك على مستوى المجتمع ككل (Strier, 2010,). ومن ثم فقد لوحظ بصفة عامة تطلع الدول التي تسعى إلى إصلاح التعليم وتطويره إلى بناء شراكة مع المجتمع المحلي على اتساعه بجميع طوائفه وفئاته حتى تنال مساعدتهم ودعمهم. فبدون مؤازرة ومساندة الأسر والأهالي لا يمكن إحداث الإصلاح المستهدف في عملية التعليم. (رستم، 2006، 22)

مما لاشك فيه أن المبادرات الخاصة بالشراكة المجتمعية قد نجحت في جذب انتباه العديد من الأفراد سواء أكان ذلك على مستوى العاملين في البيئات الأكاديمية، أم المنظمات المجتمعية أم المؤسسات غير الربحية على مدار العقدين الماضيين، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة في فرص التمويل المتاحة من قبل الهيئات الحكومية من أجل تعزيز فرص الشراكة ما بين المجتمع والمؤسسات الجامعية (Kready, 2011, 1).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بناء والحفاظ على الشراكات الفعالة تعتبر من العناصر الحيوية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق المشاركة الناجحة للجامعة في المجتمع؛ وهو ما يعزى في واقع الأمر إلى أن مثل هذه الشراكات من شـأنها أن تساعد على توفير فرص لكل من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وأفراد المجتمع على حل العديد من المشكلات (Janke, 2008, 5).

وتأتي كليات التقنية كأحد المؤسسات التعليمية والتي تسعى باستمرار إلى النهوض بالمجتمع وتطويره من خلال برامجها المتنوعة حيث يشير باكير (2011). إلى أنه عند الحديث عن كليات التقنية فإننا نجد أنه تؤدي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافيـة من خلال إسهام مؤسساتها في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل فـي المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقـة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع

وتستهدف الكليات التقنية وكليات المجتمع توفير برامج جامعية لمدة عامين دراسيين من أجل تزويد الطلاب بفرص لاستكمال دراستهم وكذلك مساعدتهم على اكتساب المهارات الوظيفية اللازمة للعمل (International Baccalaureate Organization, 2016, 1-2). ويمكن النظر إلى التعليم المهني والتقني على أنه أحد الإستراتيجيات التعليمية التي تستهدف تزويد الأفراد بالعديد من المهارات الأكاديمية، والتقنية، والتوظيفية، وكذلك إكسابهم

المعارف اللازمة لمتابعة التدريب ما قبل الثانوي أو التعليم العالي والالتحاق بسوق العمل المهني (American Institutes for Research, 2013, 1). وعليه فإنه يمكن القول بأن الهدف من إنشاء الكليات التقنية هو توفير التدريب للطلاب من أجل اكتساب المهارات العملية، والمعارف، والاتجاهات اللازمة، وكذلك توفير الحرفيين ذوي الكفاءة والمهارة من أجل تحقيق التنمية الصناعية، وتحسين الخدمات العامة (Abdulkadir & Ma'aji, 2014, 1).

ونتيجة ما تشهده قطاعات التنمية في المملكة العربية السعودية من نمو قياسي متصاعد تزايدت معه الحاجة إلى مخرجات برامج التدريب التقني وجعلته في مقدمة قطاعات الموارد البشرية المعول عليها في الوفاء بمتطلبات واحتياجات القطاعات التنموية من القوى العاملة الوطنية المؤهلة في المجالات التقنية المختلفة، حرصت المؤسسة في إجراءاتها وخطواتها على مواكبة احتياجات المملكة الآنية والمستقبلية، وعملت على التوسع في إنشاء الكليات التقنية، لتغطي جميع مناطق المملكة، وتتوجه هذه الكليات في برامجها إلى خريجي الثانوية العامة بأقسامها المختلفة، لاستيعاب شريحة من هؤلاء الخريجين بهدف تأهيلهم في التخصصات المهنية والتقنية والإدارية، إذ يحصل المتخرج على شهادة دبلوم (مساعد مهندس في احد التخصصات التقنية، مساعد إداري في التخصصات الإدارية والمالية والأعمال) (الرويلي، 2010).

في ظل التغيرات العالمية - والتي تتسم بالإيقاع السريع ليس في الاستجابة والتكيف فقط، بل في خلق أوضاع جديدة تؤثر على المهن والقيم والتوجهات – أصبحت المؤسسات التعليمية النظامية عاجزة بشكلها الحالي عن الاستجابة لهذا الواقع الجديد، ومن هنا بات التعليم المستمر ضرورة حياتية، ليس فقط من أجل التجهيز الدائم لسوق العمل المتغير، وإنما استيعاب وتطوير المعارف التي تتسم بالتفجر الكمي والكيفي السريع(كمال الدين، 2009). وبخاصة في ظل ما أُخذ على خريجي الجامعات العربية من افتقارهم للتكنولوجيا، وضعف مقدرتهم على تلبية احتياجات سوق العمل، ومن ثم وكان لزاما استحداث كليات المجتمع ومراكز خدمة المجتمع للتعليم المستمر بجامعاتنا في الوطن العربي ومركز التدريب التابعة للوزارات ومراكز التدريب الخاصة وذلك لضمان جودة واستمرار تأهيل الخريجين للمنافسة في سوق العمل (محمد، 2012، 867-868).

وهنا نجد أن التعليم المستمر education Continuing قد ظهر كشكل من أشكال التعليم الذي يُقدم في الأساس للكبار من كل الأعمار بعد المرحلة الثانوية ، متضمنا برامج شاملة ومصممة لجعل المهنيين على اتصال دائم بكل ما هو جديد في مجال عملهم، بالإضافة إلى عدد من البرامج الحرة الأخرى غير المعتمدة (كمال الدين، 2009، 4). ويمكن القول بأن برامج التعليم المستمر تهدف إلى إزالة العراقيل التي تقف في وجه العلم والتربية، إضافة إلى مرونة البرامج فيه؛ حيث يطبق على كافة المستويات التعليمية، ويتجاوز مسألة التفرقة في التعليم الأكاديمي والمهني وذلك عن طريق اختيار مسارات جديدة ومكملة للأساليب التقليدية في التعليم وإيجاد استراتيجيات مبتكرة للوفاء باحتياجات التعليم حتى تصل أولئك الذين حرموا منه فيحظى كل فرد بفرصته في تلقي العلم، في أي وقت وأي مكان، وفي أي سن (العتري، 1425).

فالتعليم المستمر لم يعد ترفا فكريا في حياة الإنسان، بل أصبح مطلبا ملحا لمواجهة تطورات العصر المتسارعة، ومتغيرات الحياة ، ومن أجل التوافق مع الثورة المعلوماتية التي تجتاح العالم، وتنتشر بسرعة لم يتوقع العقل البشري أن تصل إليها (الزهراني، 2012، 267). كما يذكر ربابعة والسالم (2013، 639) أن التعليم المستمر أصبح من أهم أدوات المستقبل حيث يتميز العالم المعاصر بقدرته الفائقة على إنتاج وتخزين المعلومات؛ مما جعل المعرفة ومن ورائها العقل البشري أحد أهم القطاعات التي تستأثر باهتمام الدول في الاستثمار باعتبارها أهم عوامل التفوق والقوة في عصر المعلوماتية.

ومن هنا جاء اهتمام الدراسة الحالية في التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.

مشكلة الدراسة

في ظل المتغيرات والتحولات الهائلة التي غيرت من أنماط الحياة التي تعيشيها المجتمعات الإنسانية انكمش دور الدولة بمؤسساتها الرسمية التي كانت تحكم سيطرتها على شتى ألوان النشاط الاجتماعي في المجتمع من صحة، وتعليم، وتربية، وتأهيل وتوظيف وغيرها وبدأت تظهر على السطح عدة مفاهيم جديدة كالمشاركة، والعمل التطوعي والشراكة ومؤسسات المجتمع المدني وصارت تلك المفاهيم تحتل مكاناً مهماً في المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تطوير كافة النظم التعليمية باعتبار أن التعليم عنصر أساسي من العناصر التي يرتكز عليها تطور وتقدم المجتمعات والأفراد على حد سواء إلا أن هناك عدد من المؤشرات والشواهد السلبية في مشاركة القطاع الخاص في التعليم السعودي ومنها ما أشارت إليه نتائج دراسة القحطاني (1429ه) إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية بالرغم من مناسبة أنشطة التعليم العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص بدرجة عالية. وكذلك يشير معهد البحوث والاستشارات (1426، 3). إلى أن الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات بدأت تتحول مؤخرا تحولا جذريا في اتجاهها ونوعياتها وأسلوبها؛ فلقد تحولت الشراكة إلى علاقة تتداخل فيها مصالح الطرفين، وقد تتضارب أحيانا، كما أصبح لزامًا على الجامعة الالتزام بإتباع استراتيجيات تفرضها مؤسسات القطاع الخاص للقيام ببحوث خاصة خاضعة لجداول زمنية وأهداف تجارية. كذلك اتجهت الجامعات إلى التركيز على البحوث التطبيقية، التي تعتمد على معرفة موقوتة مع التخفيف من إجراء البحوث الأساسية التي تستطلع مختلف آفاق المعرفة. كما تؤكد نتائج دراسة العتيبي (1425هـ) على عدم اهتمام مسؤولي التعليم بالقطاع الخاص وإمكانياته وعدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية.

وبالأخذ في الاعتبار غياب الترويج الكافي للمجالات الهندسية والتطبيقية –التي يهتم بها القطاع الخاص- في مجالات كراسي البحث باعتبارها عنصرا رئيسيا في ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل كراسي البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2012). وكذلك الأخذ في الاعتبار ظهور العديد من

الدعوات، على المستويين العام والخاص، والتي تطالب كل من الجامعات السعودية، بوصفها مؤسسات أكاديمية للعلم والبحث، والقطاع الخاص لكونه الداعم الرئيس لتحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية وغاياتها، لإيجاد وبناء استراتيجيات شراكة تعاونية حقيقية ذات رؤى واضحة ومحددة تتضافر فيها جهود كلا القطاعين في جميع المجالات، خاصة ما يتعلق منها بالتعليم المستمر (الشهري والعسيري، 2005) ، فإنه يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات بالسعودية في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر. وصياغة تصور مقترح لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص والكليات التقنية للبنات.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر ؟ ويتفرع منه عدة أسئلة فرعية هي:

1. ما أهداف التعليم المستمر(الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية) التي تحققها كليات التقنية للبنات بالسعودية؟
2. ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات لتحقيق أهداف التعليم المستمر ؟
3. ما التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية تعزى لمتغير (الرتبة العلمية، التخصص، الخبرة) ؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة حول واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات تعزى إلى متغيرات الدراسة(الرتبة العلمية- التخصص- الخبرة)؟
6. ما التصور المقترح لتطوير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في المحاور التالية:

أولاً: الأهمية من الناحية النظرية.

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الشراكة المجتمعية باعتبارها أحد الآليات الهامة في تطوير العملية التعليمية وتحقيق أهداف التعليم المستمر.
- قد تفيد المكتبة التربوية بإضافة جهد بسيط ومتواضع خصوصاً في ظل قلة الدراسات-على حد علم الباحث- التي تتناول واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.

- قد تساعد هذه الدراسة في أن تكون قاعدة ينطلق منها باحثون آخرون للكشف عن المزيد من الحقائق المعرفية التي تهتم بهذا المجال

ثانياً: الأهمية من الناحية التطبيقية.

- تنبع أهمية الدراسة من كونها دراسة ميدانية تقترب كثيراً من الواقع الحالي والتي ترصد واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.
- قد تفيد واضعي السياسات التعليمية والمخططين عن طريق تقديم وجهة النظر الموضوعية حول هذا الموضوع.
- يؤمل أن تسهم الدراسة في توضيح الواقع الحالي، والمعوقات التي تواجه تحقيق الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات بما يساعد على تحقيق أهداف التعليم المستمر.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية

1. التعرف على أهداف التعليم المستمر(الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية) التي تحققها كليات التقنية للبنات بالسعودية.
2. التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات لتحقيق أهداف التعليم المستمر.
3. الكشف عن التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات.
4. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية تعزى لمتغير (الرتبة العلمية، التخصص، الخبرة).
5. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة حول واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات تعزى إلى متغيرات الدراسة(الرتبة العلمية- التخصص- الخبرة).
6. وضع تصور مقترح لتطوير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.

حدود الدراسة

تتم هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة الحالية على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.
- الحدود المكانية: سوف يقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على كليات التقنية للبنات بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: سوف يقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس.

- الحدود الزمنية: ستطبق الدراسة الميدانية في العام الدراسي 1438/1437هـ.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي المسحي و المنهج الاستشرافي باستخدام أسلوب دلفاي " ويختص المنهج الوصفي على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها ، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، لذلك يتم استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة." (صابر وخفاجة،2002 ، 87)

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع كافة أعضاء هيئة التدريس بكليات التقنية للبنات بمنطقة الرياض في المملكة العربية السعودية، للعام الدراسي 1437-1438هـ وسوف تختار الباحثة عينة عشوائية لتمثيل مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سوف تقوم الباحثة بتصميم استبانه موجهة لأعضاء هيئة التدريس بمدينة الرياض.

الأسلوب الإحصائي

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الإنسانية والاجتماعية (spss) لتحليل بيانات الدراسة من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب وطبيعة الدراسة الحالية منها مثلا:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
2. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان لقياس صدق الفقرات.
4. اختبار (T-Test) وذلك من أجل إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة.
5. اختبار(Anova) وذلك من أجل إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة.

مصطلحات الدراسة

الشراكة المجتمعية

يشير "القرشي-" (2011، 3) في تعريفه لمصطلح المشاركة المجتمعية على أنها عملية تُجسد رغبة المجتمع واستعداده للإسهام الفعال في الجهود الرامية إلى تحسين التعليم

وتطويره؛ ذلك أن التعليم جيد النوعيـة يتطلب وبدرجة كبيرة مشاركة المجتمع المحلي بجميع فئاتـه ومؤسـساته فـي إدارة وتمويل العملية التعليمية.

يشير "كروود، وموينجر، وميتشيل، وماكيجان، وفارار" Curwood, Munger, Mitchell, Mackeigan & Farrar (2011, 16) في تعريفه للشراكة ما بين الجامعة والمجتمع على أنها شكل من أشكال التعاون الذي يتم ما بين المنظمات المجتمعية وبين مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق عدد من الأهداف وهي تحقيق التغير الاجتماعي وضمان تحقيق فائدة متبادلة ما بين المنظمات المجتمعية وبين الطلاب المشاركين.

ويمكن تعريفهاً إجرائياً على أنها شكلا من أشكال المساعي والتنظيمات التعاونية ما بين المجتمع المحلي المتمثل في القطاع الخاص وكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية من أجل تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز نتائج عملية التعلم وإصلاح العملية التعليمية.

التعليم المستمر

يعرف ربابعة والسالم (2013، 641) التعليم المستمر بأنه تعليم لا يقتصر على مرحلة معينة من العمر أو ينحصر في مرحلة دراسية محددة بل متلاحم مع سياق الحياة".

كما يمكن التطرق إلى تعريف التعليم المستمر على أنه مجموعة الفرص التعليمية التي يتم إتاحتها للأفراد بعد أن يتم استكمال التعليم الرسمي. أو يمكن تعريف التعليم المستمر على أنه تلك العملية التي تستهدف الإيفاء باحتياجات كل مرحلة من مراحل الحياة (Esposito, 2012, 9).

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها الفرص التعليمية التي تتيحها كليات التقنية بالمملكة العربية السعودية للأفراد لاستكمال تعليمهم وتزويدهم بالمهارات الضرورية لسوق العمل.

الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي سعت الباحثة إلى الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيرًا إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة مراد (2016) بعنوان "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص، والتعرف على العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص، والتعرف على العناصر المطلوبة لنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، واستخدم الباحث المنهج الوثائقي القائم على استعراض

العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

1- أن هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات.
2- أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص أبرزها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.
3- أن أبرز العناصر المطلوبة لنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات هو إتاحة التمويل، وقد اتضح أن هناك ثلاثة أشكال لتمويل هذه الشراكة، هي التبرعات والمنح والعقود.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة أن يدرك القائمون على قطاع التعليم العالي والقيادات والمختصون في الجامعات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص أهمية وفوائد بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بينهما وانعكاساتها على أداء ومخرجات كلا الطرفين، وأن يقوم كل طرف بأداة دوره بفاعلية في تفعيل هذه الشراكة.

دراسة درادكة ومعايعة (2014) بعنوان "الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن"

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة عند جميع مجالات الدراسة تعزي لمتغيرات الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، والبالغ عددهم (608) عضو هيئة تدريس ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، واشتملت عينة الدراسة على (240) عضواً، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانا بالاستبانة المكونة من (54) فقرة موزعة على أربعة محاور هم: (الأطراف الإنتاجية والخدمية التي تقيم الجامعة الشراكة معها، محاور الشراكة ومجالاتها، متطلبات نجاح الشراكة، معوقات الشراكة)، قد توصل الباحثان إلى العديد من النتائج أهمها:

1- إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة.
2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة عند جميع مجالات الدراسة تعزي لمتغير الجنس، لصالح تقديرات الذكور.
3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة عند جميع مجالات الدراسة تعزي لمتغير التخصص، لصالح الكليات العلمية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها تغيير في الهيكل الإداري بالجامعات والكليات باستخدام وظائف إدارية لربط هذه المؤسسات بالبيئة والمجتمع، وتشجيع الجامعة على إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.

دراسة باكير (2011) بعنوان "تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في البحث والتطوير، والتعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع، والتعرف على سلبيات التعليم الجامعي في الجامعات العربية، واستخدمت الباحثة المنهج الوثائقي القائم على استعراض العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت المتطلبات اللازمة للجامعة للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

1- أن الجامعات في الدول المتقدمة أولت برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات.
2- أن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات.
3- أن من أهم المظاهر السلبية الواضحة في دور الجامعات ضعف التواصل والحوار المستمر بين العلماء والباحثين والطلبة العرب في الجامعات وهيئات البحث العلمي، وضعف التكامل والتعاون العلمي والثقافي العربي.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في عمل دراسات مشابهة مستقبليا حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، وإجراء دراسات مستقبلية مشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.

دراسة جويلس (2011) بعنوان "أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى علاقات الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل، والكشف عن وجود معوقات تقف أمام تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل، وقد اشتملت عينة الدراسة على (633) فرداً من الخريجين والمديرين والمعلمين مؤسسات سوق العمل من مختلف المحافظات في الضفة الغربية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بثلاث استبانات، استبانة الخريجين المكونة من (45) فقرة موزعة على ستة مجالات هم: ارتباط البرامج والتخصصات باحتياجات سوق العمل، والتشبيك مع سوق العمل، والتدريب العملي وجودته، والإرشاد والتوجيه المهني، والدور الأساس والنمو المهني للمعلم المهني/التقني، والمتابعة والتقويم ومعلومات سوق العمل، واستبانة ممثلي سوق العمل المكونة من (66) فقرة،

موزعة على المجالات الستة السابقة، بالإضافة إلى مجال الدعم والتمويل، واستبانة المديرين والمعلمين المكونة من (92) فقرة، موزعة على المجالات السبعة السابقة، بالإضافة إلى مجال الحوكمة والإدارة والتشريعات، كأدوات للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- ضعف علاقات الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل، إذ كانت بدرجة كلية متوسطة للخريجين، وللمديرين والمعلمين، ولمؤسسات سوق العمل.
2- وجود معوقات تقف أمام تعزيز الشراكة، تتعلق بالأنظمة والتشريعات، والتمويل، وبناء قدرات الموارد البشرية ، لناحيتي العاملين في مؤسسات التعليم ومرافق سوق العمل.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها سن التشريعات والأنظمة التي تحكم العلاقات بين مؤسسات التعليم والتشغيل ، وتبّني المؤسسات الفلسطينية، من القطا عين العام والخاص، لأنموذج الشراكة المقترح، الذي توصلت إليه الدراسة.

دراسة آل مرعي (2011) بعنوان "الكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية بين الأهداف والوظائف (دراسة تحليلية)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الكليات التقنية، والتعرف على الهدف من الكليات التقنية (التدريب التقني كما بسميها القائمون على المؤسسة في آخر تعريفاتهم)، وقد اشتملت عينة الدراسة (6) أعضاء هيئة تدريس بالكليات التقنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان ببطاقة الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة كأدوات للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن أهمية الكليات التقنية تبرز من خلال دورها في بناء مجتمعات المعرفة التي تقوم على إنتاج المعرفة وتطويرها في نفس الوقت.
2- أن الكليات التقنية (التدريب التقني كما بسميها القائمون على المؤسسة في آخر تعريفاتهم) تهدف إلى سد احتياج سوق العمل المحلي من خلال إعداد القوى البشرية المدربة تدريباً عالياً.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها العمل على الربط بين مناهج وخطط الكليات التقنية وأولويات التنمية وخططها بعيدة المدى، وأن تسعى المؤسسة لاستقطاب أفضل الخبرات العالمية في هذا المجال لإحداث نقلة نوعية حقيقية فيه.

دراسة الوهيبي (2009) بعنوان "تقويم أهداف الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية (من وجهة نظر القيادات و أعضاء هيئة التدريس)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقق أهداف الكليات التقنية من وجهة نظر القيادات في هذه الكليات، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في مدى وضوح أهداف الكليات التقنية تعزي لمتغيرات الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على فئتين هما: فئة القيادات بالكليات التقنية وعددهم (49) فرداً، وفئة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية والبالغ عددهم (170) عضو، وبلغ مجموع أفراد فئتي عينة الدراسة (219) فرداً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان

بالاستبانة المكونة من خمس محاور هم: (مدى وضوح أهداف الكليات التقنية، مدى تحقيق أهداف الكليات التقنية، أهمية الأدوار التي تساعد الكليات التقنية على تحقيق أهدافها، تحقيق الأدوار المقترحة في واقع الكليات التقنية، المعوقات التي تحول دون تحقيق بعض أهداف الكليات التقنية)، كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- تحققت أهداف الكليات التقنية بدرجات متفاوتة إذ يرى أفراد عينة الدراسة من القيادات أن الأهداف، الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس، قد تحققوا بدرجة عالية والهدفين السابع والثامن بدرجة متوسطة.
2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في مدى وضوح أهداف الكليات التقنية تعزي لمتغير جهة العمل، لصالح عينة الدراسة من كليتي جدة والإحساء.
3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في مدى وضوح أهداف الكليات التقنية تعزي لمتغير المؤهل العلمي، لصالح أفراد عينة الدراسة من حملة الدكتوراه.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في عمل دراسات مشابهة مستقبليا حول تقويم أهداف الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية، وإجراء دراسات مستقبلية مشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.

دراسة الثنيان (1429هـ) بعنوان "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي، والتعرف على الأساليب المتنوعة المقترحة للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والمتخصصين في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ورجال الأعمال في الغرف التجارية الصناعية ومراكز الأبحاث في القطاع الخاص وأعضاء مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، واشتملت عينة الدراسة على (172) فرداً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بأسلوب دلفي كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي هي: الاهتمام بالحوافز الأدبية (المعنوية) للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي، والاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وإعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات.
2- من الأساليب المتنوعة للشراكة، الشراكة الفعلية التي تستند إلى مبدأ تبادل الفائدة ركيزة أساسية في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، والتركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية في الجامعات، والتوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في عمل دراسات مشابهة مستقبليا حول الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، وإجراء دراسات مستقبلية مشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.

دراسة حمدان (2006) بعنوان "مدى فاعلية التعليم المستمر في تحقيق التنمية بالكليات التقنية في محافظات غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه التعليم المستمر أثناء تنفيذ البرامج التدريبية، والتعرف على البرامج التي تلقى إقبال كبيراً والبرامج ضعيفة الإقبال من قبل المستفيدين من الدورات، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع عمداء الكليات التقنية ورؤساء أقسام التعليم المستمر، ورؤساء الأقسام الأكاديمية في (4) كليات تقنية بمحافظات غزة، والبالغ عددهم (40) فرد، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة المكونة من (32) سؤالاً موزعة على تسعة مجالات هي: (التخطيط للبرامج، تنفيذ البرامج، تقييم البرامج، الإقبال على البرامج، البرامج التدريبية، النشاطات والفعاليات، الدراسات الميدانية والاستشارات، التعاون والتنسيق مع الكليات التقنية والجامعات الأخرى، التطلعات المستقبلية والمقترحات)، كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن أهم المشكلات التي تواجه التعليم المستمر أثناء تنفيذ البرامج التدريبية تتمثل في تغيب الدارسين والمدرسين عن الالتحاق بالدورات التدريبية، والظروف الاقتصادية الصعبة فضلا عن الحواجز والإغلاقات المستمرة التي تتبعها سلطات الاحتلال.
2- أوضحت الدراسة أن أكثر البرامج نجاحاً وإقبالاً من جانب المستفيدين من الدورات تتمثل في البرامج الخاصة التعاقدية التي تنظم لصالح جهات خاصة، وأن أضعفها إقبالاً تتمثل في برامج التدريب الصيفي، وبرامج التأهيل المهني للعاملين أثناء الخدمة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة التخطيط لبرامج التعليم المستمر في الكليات التقنية وتطويرها وتنويعها بحيث تتماشى مع الخطط التنموية للمجتمع الفلسطيني التي ينبغي التعرف إليها من حين إلى آخر تبعاً للمستجدات العلمية والتقنية.

دراسة العبد العالي (2005) بعنوان "دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في دعم الشراكة بين القطاع الإنتاجي والقطاع البحثي، والتعرف على أهمية التقنية للقطاع الإنتاجي، والتعرف على العلاقة بين البحث العلمي والتقنية، واستخدم الباحث المنهج الوثائقي القائم على استعراض العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت الشراكة بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات البحثية، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

1- اهتمت المدينة بدعم وتنفيذ الأبحاث العلمية داخلياً من خلال المعاهد المتخصصة التابعة لها أو من خلال ما تقدمه من دعم الباحثين بالجامعات ومراكز البحوث من خلال عدد من برامج المنح البحثية متعددة الأهداف.
2- تلعب التقنية الدور الأساس في تحريك العمليات الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى رفع معدلات التنمية، ويرتبط تطور التقنية بالحركة الديناميكية في مجال البحث العلمي.
3- تشكل العلاقة بين البحث العلمي والتقنية حجر الزاوية في نشأة وتطور القطاعات الإنتاجية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من الدراسات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في عمل دراسات مشابهة مستقبليا حول دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وإجراء دراسات مستقبلية مشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.

دراسة الزايد (2005) بعنوان "نموذج مقترح للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بهدف توطين التقنية وفتح مجالات صناعية وتقنية وطنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المشاريع المقترحة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوثائقي القائم على استعراض العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت نموذج مقترح للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وقد توصل الباحث لنتيجة واحدة رئيسة وهي التوصل لأمثلة لبعض المشاريع المقترحة مثل:

1- مشروع توطين تقنية الالكترونيات، يسعى لتدريب شباب سعودي من خلال البحث على فهم وتطبيق ما يقرؤونه في الجامعة.
2- مشروع توطين تقنية المنتجات الكيميائية، كالصابون والأصباغ، واللدائن، والعطور، والمطهرات، وغيرها الكثير.
3- مشروع توطين تقنيات صناعة الدواء والفيتامينات.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في عمل دراسات مشابهة مستقبليا حول التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بهدف توطين التقنية وفتح مجالات صناعية وتقنية وطنية، وإجراء دراسات مستقبلية مشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

دراسة مجايوا وبونسيان (Mgaiwa& Poncian, 2016) بعنوان: " الشراكة العامة والخاصة في تقديم التعليم العالي في تنزانيا: الآثار المترتبة على الوصول إلى التعليم وجودته".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشراكات العامة والخاصة على الوصول إلى التعليم العالي وجودته في تنزانيا، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث الثانوي القائم على التحليل النقدي للشراكة بين القطاع العام والخاص في تقديم التعليم العالي في تنزانيا، بالاعتماد على البيانات التعليمية المنشورة في ضوء الشراكة العامة والخاصة، والتمويل الحكومي للتعليم العالي من خلال مجلس قروض طلاب التعليم العالي، وبحث جودة التعليم العالي من خلال

النظر في كمية ومؤهلات الطاقم الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وقدرة ودور اللجنة التنزانية للجامعات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن الشراكات بين القطاع العام والخاص لها تأثير إيجابي على زيادة الوصول إلى التعليم العالي في تنزانيا.
2- على الرغم من أن الجامعات الخاصة والكليات الجامعية كثيرة في العدد، إلا أن الالتحاق بالجامعات العامة أعلى.
3- أن الزيادة في مؤسسات التعليم العالي والزيادة الناتجة في الوصول إلى التعليم العالي لا يعني التحسن في جودة التعليم التي تقدمه المؤسسات.
4- أن الشراكات بين القطاع العام والخاص ليس لها تأثير ذو دلالة على تحسين جودة التعليم.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: أن الشراكات بين القطاع العام والخاص تتطلب التنسيق الصحيح إلى جانب المراقبات الجيدة أو المنظمات التي تقيم عن كثب إمكانيات المؤسسات التي تقدم التعليم دون المساس بجودة الناتج في هذه الجامعات.

دراسة فاترلوس وآخرين (Vaterlaus et al., 2015) بعنوان: " استدامة الشراكات بين الجامعة والمجتمع في تقديم التعليم القائم على العلاقات: دراسة حالة نوعية طولية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على، وتشكيل، واستدامة الشراكات بين الجامعة والمجتمع في تقديم التعليم القائم على العلاقات، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في المناطق الريفية والحضرية في الولايات المتحدة، واشتملت العينة على (5) عضوات من أعضاء هيئة التدريس، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة النوعية الطولية كمنهج للدراسة، واعتمدت على مقترحات المنح للتعرف على كيفية قيام أعضاء هيئة التدريس بتغيير أو الحفاظ على الشراكات مع المجتمع خلال سنوات المنحة، و(12) تقرير ربع سنوي يشمل معلومات عن التقدم، والنجاح، والتحديات الخاصة بتنفيذ أنشطة التعليم القائم على العلاقات إلى جانب الشراكات بين الجامعة والمجتمع، والمقابلات الشخصية الشبه منظمة لمعرفة الشراكات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، واستبانه عبر البريد الإلكتروني مكونة من (4) فقرات عن الشراكات بين الجامعة والمجتمع، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن الشراكات بين الجامعة والمجتمع تُعتبر أمر حيوي في تقديم التعليم القائم على العلاقات، وأن هذه الشراكات تُكون عملية تطورية.
2- أن الشراكات تساعد من حيث الاستفادة من الجماهير الحالية، إلى جانب اكتساب إمكانية الوصول إلى الهياكل التنظيمية الحالية.
3- أنه يتم تشكيل الشراكات الناجحة بين الجامعة والمجتمع حين تكون المنظمة المجتمعية مشتركة من البداية في عملية التخطيط، حيث أن إشراك الشركاء من البداية في التخطيط يساعدهم على فهم الرؤية الخاصة بكيفية تلبية الاحتياجات المتبادلة من خلال الشراكة بين الجامعة والمجتمع.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب إجراء مزيد من البحوث المستقبلية لبحث عملية الشراكات بين الجامعة والمجتمع باستخدام ميسري التعليم القائم على العلاقات الذين يمثلون أعراق، وأجناس، ومواقع مختلفة.

دراسة جوزيفويتز (Jozefowicz, 2015) بعنوان: " دراسة عن العوامل التي تؤثر على الشراكات بين الجامعات والمنظمات الغير ربحية".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العوامل التي تؤثر على الشراكات بين والجامعات والمنظمات الغير ربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من قادة المنظمات الغير ربحية الذين يعملون بالشراكة مع الجامعات في جنوب شرق الولايات المتحدة، واشتملت العينة على (7) مشاركين، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي النوعي كمنهج للدراسة، واعتمدت على المقابلات الشخصية الشبه منظمة التي ركزت على القضايا المتعلقة بالعمل بالشراكة مع الجامعات وتشمل: (عوائق التعاون، والعوامل التي تسهم في التعاون المثمر، وأثر العوامل الشخصية على جهود الشراكة)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن الشراكات بين الجامعة والمنظمات الغير ربحية تُعتبر سبل فعالة يمكن من خلالها تلبية القضايا التي تؤثر على كل من الجامعات والمنظمات الغير ربحية.
2- أن الشراكات بين الجامعة والمنظمات الغير ربحية تتأثر بالثقة المتبادلة والاتصال الواضح.
3- أن الرؤية المشتركة التي تتفهم وتقدر احتياجات كل شريك تُعتبر من العوامل التي تؤثر على فعالية الشراكات.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب الجمع بين المعرفة العملية والخبرة الخاصة بالمنظمات الغير ربحية والخبرة الأكاديمية للجامعات من أجل تحقيق تأثير أكبر من الذي يمكن أن يحققه الشريك بمفرده، كما يجب إجراء مزيد من البحوث المستقبلية لبحث العوامل التي تؤثر على الشراكات الفعالة بين الجامعة والشركاء في المنظمات الغير ربحية.

دراسة ألين وآخرين (Allen et al, 2013) بعنوان: " المراحل التطورية للشراكة بين المجتمع والجامعة: تجربة الآباء المستنيرين/ الشباب المُعدين".

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إطار لوصف تطور ونضج الشراكة بالاستناد إلى المراحل الثمانية لإركسون الخاصة بالتطور النفسي الاجتماعي، ووصف كيفية تقدم التعاون خلال هذه المراحل، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التشاركي القائم على المجتمع كمنهج للدراسة، واعتمدت على تجربة قائمة على المجتمع لاختبار فعالية برنامج تدريبي للمهارات الأسرية المناسبة ثقافيا ولغويا، حيث يقوم البرنامج على تطوير الممارسات الأبوية الإيجابية وتيسير بناء العلاقة بين الآباء والشباب بالاستناد إلى نموذج إركسون المكون من (8) مراحل هي: (الطفولة، بداية المشي، ما قبل المدرسة، مرحلة المدرسة، المراهقة، بداية البلوغ، نهاية البلوغ، أخر العمر)، كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن هذا الإطار القائم على نموذج إركسون الخاص بالتطور النفسي الاجتماعي يمكن أن يوفر وسيلة للشراكات للتفكير في نقاط قوتها وتحدياتها في مرحلة زمنية معينة.
2- أن الإطار يمكن أن يساعد في فهم سبب فشل بعض الشراكات بينما تحقق بعض الشراكات الأخرى مرحلة النضج.
3- أن الصراع أو التوتر في الشراكة يكون غالبا جزء من تحقيق المهام ذات الصلة.
4- أن نقاط القوة التي يتم تطويرها في كل مرحلة تعد الشراكة للتحديات المتعلقة بالمراحل التالية.
5- أن التشبيه الخاص بالتطور الإنساني بالنسبة للشركاء في المراحل الأولى يعزز وجهة النظر القائلة بأن الشراكات الصغيرة تتطلب مزيد من الاهتمام والرعاية كما يحتاجه الأطفال للتطور بطريقة صحية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب التعرف على اللبنات الأساسية لتطور الشراكات للعمل على زيادة قدرة البحث التشاركي الذي يبشر بفوائد مستدامة تعود على المجتمعات.

دراسة لانينجا وآخرين (Laninga et al, 2011) بعنوان: " الشراكات بين المجتمع والجامعة في بلدة صغيرة في أيداهو: تناول احتياجات المجتمع المختلفة من خلال التواصل متعدد التخصصات والمشاركة".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تحديات تطوير هيكل تنظيمي متعدد التخصصات، وإقامة علاقات إيجابية بين المجتمع والجامعة، وتطابق النتائج الأكاديمية مع الاحتياجات المجتمعية عند تحول المؤسسة من مشروعات تعلم الخدمة التي تنشئها الكلية إلى نموذج الشراكة متعدد التخصصات للتواصل والمشاركة، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة القائم على (3) حالات للشراكة بين المجتمع والجامعة في مجتمعات إنتيرمونتين الغربية وهي: (ساندبوينت، وبلامر، وكاسكيد)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن القدرة على التشارك مع المجتمعات في استراتيجيات التخطيط المختلفة تعتمد على وجود نموذج قوي ومرن ومتعدد التخصصات للتواصل والمشاركة يتم تنسيقه على مستوى الجامعة، مع وجود التزام طويل المدى بين المجتمع والجامعة.
2- أن نموذج التواصل والمشاركة متعدد التخصصات يفيد جميع المشاركين، حيث أن الطلاب يتلقون تجارب لتعلم الخدمة من خلال تطبيق مهارات في تخصصات محددة والتعاون متعدد التخصصات.
3- أن نموذج التواصل والمشاركة متعدد التخصصات يفيد أعضاء هيئة التدريس من خلال الفرص الغنية للتدريس والبحث.
4- أن نموذج التواصل والمشاركة متعدد التخصصات يفيد المجتمعات المحلية من خلال العمليات التشاركية التي تؤدي إلى مفاهيم التصميم والتخطيط التي تدعم التنمية المستدامة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: للعمل مع المجتمعات، يجب أن يكون الالتزام من جانب مؤسسات التعليم العالي المشاركة جدي نظرا لتعدد الاحتياجات، كما

يجب أن تكون الخبرة التشاركية والهيكل التنظيمي شامل وفعال، وأن تكون الشراكة طويلة المدى.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع استعرض الباحث عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات، وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع دراسة الباحث - خاصة الدراسات العربية - ومن خلال تحليل الدراسات السابقة ثم رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين البحث الحالي، والدراسات السابقة، وتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة؛ والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

أولاً: أوجه الشبه بين البحث الحالي والدراسات السابقة :

- اتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة لانينجا وآخرين (Laninga et al, 2011)، ودراسة ألين وآخرين (Allen et al, 2013)، ودراسة جوزيفويتز (Jozefowicz, 2015)، ودراسة فاترلوس وآخرين (Vaterlaus et al., 2015)، ودراسة مجايوا وبونسيان (Mgaiwa& Poncian, 2016)، ودراسة العبد العالي (2005)، ودراسة الثنيان (1429هـ)، ودراسة جويلس (2011)، ودراسة درادكة ومعايعة (2014)، ودراسة مراد (2016) في تناولها واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات والقطاع الخاص.
- واتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة الزايد (2005) في التعرف على نموذج مقترح للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بهدف توطين التقنية وفتح مجالات صناعية وتقنية وطنية.
- واتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة الوهيبي (2009)، ودراسة آل مرعي (2011)، ودراسة باكير (2011) في تعرفه على دور الجامعة في البحث والتطوير والتعلم.
- كما اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي كمنهج للبحث وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة حمدان (2006)، ودراسة الثنيان (1429هـ)، ودراسة الوهيبي (2009)، ودراسة آل مرعي (2011)، ودراسة جويلس (2011)، ودراسة درادكة ومعايعة (2014).
- كذلك اتفق البحث الحالي في استخدامه لأداة البحث وهي أسلوب دلفي مع دراسة الثنيان (1429هـ).
- كذلك اتفق البحث الحالي في استخدامه لأداة البحث وهي الاستبانة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة حمدان (2006)، ودراسة الوهيبي (2009)، ودراسة جويلس (2011)، ودراسة درادكة ومعايعة (2014).
- أما فيما يتعلق بعينة البحث، فقد اتفق البحث الحالي في اختياره أعضاء هيئة التدريس مثل: دراسة فاترلوس وآخرين (Vaterlaus et al., 2015)، ودراسة حمدان (2006)، ودراسة الثنيان (1429هـ)، ودراسة الوهيبي (2009)، ودراسة آل مرعي (2011)، ودراسة درادكة ومعايعة (2014).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

- اختلف البحث الحالي في هدفه جزئياً مع بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة حمدان (2006) على أهم المشكلات التي تواجه التعليم المستمر أثناء تنفيذ البرامج التدريبي في الكليات التقينة.
- كما اختلف منهج البحث الحالي وهو المنهج الوصفي عن البحوث الآتية مثل: دراسة لانينجا وآخرين (Laninga et al, 2011)، ودراسة فاترلوس وآخرين (Vaterlaus et al., 2015) والتي اعتمدت على منهج دراسة الحالة، ودراسة ألين وآخرين (Allen et al, 2013) التي اعتمدت على منهج البحث التشاركي، ودراسة جوزيفويتز (Jozefowicz, 2015) التي اعتمدت على المنهج التحليلي النوعي، ودراسة مجايوا وبونسيان (Mgaiwa& Poncian, 2016) التي اعتمدت على منهج البحث الثانوي، ودراسة الزايد (2005)، ودراسة العبد العالي (2005)، ودراسة باكير (2011) دراسة مراد (2016) التي اعتمدت على المنهج الوثائقي.
- اختلفت أداة البحث وهي الاستبانة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة لانينجا وآخرين (Laninga et al, 2011) التي اعتمدت على دراسة الحالة لـ(3) حالات للشراكة، ودراسة ألين وآخرين (Allen et al, 2013) التي اعتمدت على التجربة، ودراسة جوزيفويتز (Jozefowicz, 2015) ودراسة آل مرعي (2011) التي اعتمدت على المقابلات، ودراسة مجايوا وبونسيان (Mgaiwa& Poncian, 2016) التي اعتمدت على التحليل النقدي.
- اختلفت عينة البحث الحالي مع عينة بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة جوزيفويتز (Jozefowicz, 2015) قادة المنظمات الغير ربحية دراسة جويلس (2011) الخريجين.

ثالثا أوجه تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

يتميز البحث الحالي بأنه البحث الوحيد- على حد علم الباحثة- الذي تناول الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في السعودية في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر وهو ما يميز البحث الحالي ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، نظراً لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

رابعاً : أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها :

- عرض الإطار النظري وفي المراجع المستخدمة .
- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص وكليات التقنية للبنات في السعودية في ضوء تحقيق أهداف التعليم المستمر.
- بناء مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.

- اختيار منهج البحث وبناء أداة البحث.
- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث .
- استفاد البحث الحالي من نتائج الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والمقترحات .
- ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في دراسة أسلوب استنتاج نتائج البحث، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج البحث الحالي، والدراسات السابقة.

هيكل الدراسة المقترح:

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول كالتالي:

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة, ويشمل:

المقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، مصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة, ويشمل:

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها ويشمل :

منهج البحث، مجتمع البحث، عينة البحث، حدود الدراسة، أدوات البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

سيتضمن هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

سيتضمن هذا الفصل استعراض ما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج وما ستقدمه من توصيات وما ستقدمه من مقترحات...

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أل مرعي، محمد بن عبد الله (2011). الكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية بين الأهداف والوظائف (دراسة تحليلية)، مستقبل التربية العربية- مصر، 18(74)، 9-82.

باكير، عايدة (2011). تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية الذي عقد في مدينة نابلس بتاريخ 26سبتمبر .

الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمن (1429هـ). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود: المملكة العربية السعودية.

جويلس، زياد عبد الرحمن (2011). أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية: الأردن.

حمدان، عبد الرحيم حمدان (2006). مدى فاعلية التعليم المستمر في تحقيق التنمية بالكليات التقنية في محافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى- سلسلة العلوم الإنسانية- جامعة الأقصى بغزة- فلسطين، 10 (2)، 20- 46.

درادكة، أمجد محمود؛ معايعة، عادل سالم (2014). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 7 (15)، 97-123.

ربابعة، عمر عبد الرحيم؛ السالم، رفقة خليف (2013) قدرة برامج مراكز التعليم المستمر على تلبية متطلبات مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ع (37) 638- 677

رستم، عبدالملك (2006) "تفعيل دور مجالس الآباء والأمناء والمعلمين في المدارس"، القاهرة، دار العين للنشر والتوزيع

الرويلي، فهد فرحان. (2010). الحاجات الإرشادية لطلاب الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن

الزايد، ناصر بن صالح (2005). نموذج مقترح للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بهدف توطين التقنية وفتح مجالات صناعية وتقنية وطنية، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير- السعودية، المنعقد في الرياض في الفترة من 10- 12 ابريل.

الزهراني، صالح يحيي(2012) أهداف التعليم المستمر وخصائصه من منظور التربية الإسلامية، المصدر مستقبل التربية العربية -مصر , مج 19, ع 78، ص ص 267 - 320

الشهري، منصور بن علي؛ والعسيري، سعيد بن سعد. (2005). نحو شراكة تعاونية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجال التعليم المستمر. بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص،١-٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ (١٠-١٢ أبريل ٢٠٠٥) جامعة الملك سعود

صابر، فاطمة عوض ، وخفاجة، ميرفت علي (2002م) أسس ومبادئ البحث العلمي، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

العبد العالي، عبد الرحمن بن إبراهيم (2005). دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير- السعودية، المنعقد في الرياض في الفترة من 10- 12 ابريل 2005.

العتري، فايزة بنت الحميدي. (1425). قياس فعالية برامج كلية الدراسة التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود في تلبية احتياجات المجتمع: دراسة ميدانية مطبقة في كلية الدراسات التطبيقية التابعة لجامعة الملك سعود بمدينة الرياض (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

العتيبي، فهد بن عباس (1425هـ). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود .

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (2012). دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسي البحث .. مسار مقترح لتعظيم الاستفادة بالمجتمع السعودي. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة كراسي البحث في المملكة العربية السعودية "التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية"، 25-26 جمادى الأولى 1433هـ، 17-18 إبريل 2012

القحطاني، محمد بن سعيد عبد الله. (1429ه). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

القرشي، محسن بن عليان بن حمود. (2011). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف) (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

كمال الدين، يحي مصطفى. (2009). التعليم المستمر: دراسة مقارنة للجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية. مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار – جامعة عين شمس، العدد 8

محمد، دعاء منصور أبو المعاطي. (2012). جودة مؤسسات التعليم العالي والتعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة. المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012

مراد، سامي (2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، المنعقد في الفترة من 22- 24 نوفمبر في الرياض.

معهد البحوث والاستشارات. (1426). نحو مجتمع المعرفة "الإصدار الخامس" الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث. جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

الوهيبي، حمد بن ناصر حمد (2009). تقويم أهداف الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات و أعضاء هيئة التدريس، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس- سوريا، 7 (1)، 261- 264.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdulkadir, M. & Ma'aji, S. A. (2014). Assessment of Workshop Facilities Management Practices in Technical Colleges of Niger State. International Journal of Scientific and Research Publications,, 4(7), 1-6.

Allen, M. L., Svetaz, M. V., Hurtado, G. A., Linares, R.& Garcia-Huidobro, D. (2013). The Developmental Stages of a Community–University Partnership: The Experience of Padres Informados/Jovenes Preparados. The Johns Hopkins University Press, 7(3), 271- 279.

American Institutes for Research. (2013). How Career and Technical Education Can Help Students Be College and Career Ready: A Primer. U.S Department of Education, USA.

Esposito, C. L. (2012). Self-Directed Continuing Learning, Employment Benefit Packages, And The Motivations Of Unionized Nurses To Engage In Continuous Education (Unpublished Doctor Dissertation), Dowling College, Oakdale, New York.

International Baccalaureate Organization. (2016). Guide for IB students applying to US institutions. Geneva.

Janke, E. M. (2008). Shared Partnership Identity Between Faculty And Community Partners (Unpublished Doctor Dissertation), The Pennsylvania State University, USA.

Jozefowicz, V. M. (2015). A Study Of Factors That Influence Partnerships Between Universities And Nonprofit Organizations (Doctor Of Education), Eastern Kentucky University, USA.

Kready, S. F. (2011). Organizational Culture and Partnership Process: A Grounded Theory Study of Community-Campus Partnerships (Unpublished Doctor Dissertation), Virginia Commonwealth University, Richmond, Virginia.

Laninga, T., Austin, G.& McClure, W. (2011). Community-University Partnerships in Small-Town Idaho: Addressing Diverse Community Needs through Interdisciplinary Outreach and Engagement. Journal Of Community Engagement And Scholarship, 4(2), 5- 17.

Mgaiwa & Poncian (2016) "Public–private partnership in higher education provision in Tanzania: implications for access to and quality of education

Mgaiwa, S. J.& Poncian, J. (2016). Public–private partnership in higher education provision in Tanzania: implications for access to and quality of education. Bandung J of Global South, 3(6), 1- 21.

Strier, R. (2010). The construction of university-community partnerships: entangled perspectives. High Educ., DOI 10.1007/s10734-010-9367-x.

Vaterlaus, J. M., Skogrand, L., Bradford, K.& Higginbotham, B. J. (2015). Sustaining University-Community Partnerships in Providing Relationship Education: A Longitudinal Qualitative Case Study. Journal Of Community Engagement And Scholarship, 8(1), 3- 14.